



البيان الختامي

**"المؤتمر العربي الأول حول الممارسات الجيدة والفرص الإقليمية لتعزيز حقوق المرأة"
والمساواة في الحصول على الجنسية
1-2 أكتوبر/ تشرين الأول 2017
بمقر جامعة الدول العربية - القاهرة**

انعقد المؤتمر العربي الأول حول "الممارسات الجيدة والفرص الإقليمية لتعزيز حقوق المرأة والمساواة في الحصول على الجنسية" وذلك بحضور 18 دولة عربية وبالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومنظمة اليونيسيف، والحملة العالمية من أجل الحقوق المتساوية للجنسية وذلك يومي 1 و 2 أكتوبر /تشرين الأول 2017 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وبحضور ممثلي الدول الأعضاء والبرلمانيين وممثلي المجتمع المدني وبمشاركة الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، البرلمان العربي، منظمة العمل العربية، منظمة المرأة العربية، منظمة التعاون الإسلامي، المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر،

هدف المؤتمر إلى إعادة التأكيد على أهمية التوثيق وتقاسم الجهود القائمة في المنطقة وتعزيزها من أجل توسيع الممارسات الجيدة في مجال تعزيز حقوق المرأة والمساواة في مجال الجنسية، ودراسة التحديات ووضع أطر للحلول، وذلك استناداً إلى: "إعلان القاهرة للنهوض بالمرأة والاستراتيجية العربية لتنمية المرأة 2030"، ومقررات المؤتمر الوزاري الأول حول "المرأة وتحقيق السلم والأمن في المنطقة العربية" والذي عقدته جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة في القاهرة في سبتمبر 2016، واجتماع الخبراء الإقليمي بعنوان "أطفالنا... مستقبلنا: الانتماء والهوية" الذي عقدته جامعة الدول العربية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تشرين الأول/ أكتوبر 2016 في القاهرة، وكذلك ورشة العمل الإقليمية بشأن "إعمال حقوق الجنسية للمرأة" والذي عقدته الحملة العالمية من أجل الحقوق المتساوية للجنسية في البحرين، المنامة في شباط / فبراير 2016.

وكذلك إعلان ومنهاج عمل بيجين لعام 1995، وكذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

أكد المؤتمر على أهمية البناء على الجهود القائمة لتعزيز حقوق المرأة في مجال الجنسية وتعزيز المساواة بين الجنسين في اكتساب الجنسية أو تغييرها أو الاحتفاظ بها أو منحها في المنطقة، وبما يتماشى مع



تعهدات الدول الاعضاء والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها والقوانين الوطنية للدول الأعضاء مما يحد من التمييز وخطر الاستغلال والإيذاء للنساء والأطفال.

➤ نحن المشاركات والمشاركون:

إن نؤكد من جديد على حق كل إنسان في التمتع بالجنسية، والاعتراف به في كل مكان بوصفه شخصاً متساوياً أمام القانون، على النحو المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، دون أي تمييز؛

إن نشير إلى تقاليد المنطقة العربية والمبادئ المنصوص عليها في الميثاق العربي لحقوق الإنسان واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، مما يعزز حق جميع الأشخاص في الهوية القانونية والحياة الأسرية ووحدة الأسرة فضلاً عن مبادئ الشارقة لعام 2014 بشأن حماية الأطفال اللاجئين والتي تحدد التدابير التي تكفل تمتع الأطفال اللاجئين بهذه الحقوق على وجه الخصوص؛

إن نؤكد على التزام المنطقة العربية بالمساواة في الكرامة والمساواة في القانون لجميع المواطنين والمواطنات دون تمييز، والمكرس في الميثاق العربي لحقوق الإنسان، بما في ذلك في المادتين 5 و9؛

وإن نرحب أيضاً بالإجراءات التي اتخذتها الدول مؤخراً لإصلاح قوانينها المتعلقة بالجنسية أو منح التزاماً واضحاً بالإصلاح، لمنح حقوق متساوية للجنسية للمرأة والرجل؛

وإن نرحب بالتقدم المحرز التي أظهرته الدول الاعضاء على الصعيدين الوطني والمتعدد الأطراف للاستجابة للالتزامات الإنسانية الراهنة، والتي تشمل إيجاد حلول تكفل الحصول على الهوية القانونية؛

وإن نقدر أهمية الدور الذي تقوم به جامعة الدول العربية ولجانها المتخصصة وقيمتها المضافة في دعم المزيد من الحلول عن طريق الدعم والمناصرة والمساعدة التقنية، وبناء القدرات، ونشر المعلومات، والبحث والابتكار وتبادل المعارف، والممارسات الجيدة؛

وإن نقر أن لكل دولة الحق في أن تقرر قانونياً مواطنيها بما يتماشى مع المعايير والالتزامات الدولية؛



وإذ نشيد بتجارب الدول العربية والخطوات المتخذة في مجال تعزيز حقوق المرأة والمساواة في مجال الجنسية.

وإذ نسلم بأن حالات النزاع واللجوء والنزوح القسري تهدد حقوق وسلامة النساء والأطفال والأسر المتضررة، التي يتفاقم ضعفها في ظل غياب الوثائق اللازمة لتكوين الأسرة وحماية وحدتها وهويتها وأحوالها الشخصية وجنسية أبنائها؛

وإذ نشير إلى أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والذي يدعو الهدف الخامس منها إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات ببلوغ عام 2030، والغاية 10-3 التي تدعو إلى إلغاء القوانين والقضاء على السياسات التمييزية، والغاية 16-9 التي تدعو إلى الوصول الشامل إلى الهوية القانونية، بما في ذلك تسجيل المواليد بحلول عام 2030 كأساس لتحسين الحماية الاجتماعية للجميع وبصفة خاصة لأكثر الفئات تهميشاً، وتيسير الحصول على المساعدة في حالات الكوارث والأزمات، وتعزيز تمكين المرأة، والعمل على الحد من وفيات الأطفال حديثي الولادة بشكل خاص والتي يمكن تفاديها؛

وتبنى المؤتمر الأهداف والأنشطة والفرص التالية بوصفها مجالات هامة يمكن أن تسهم فيها جامعة الدول العربية والدول الأعضاء من أجل تعزيز حقوق المرأة في مجال الجنسية في المنطقة العربية:

1. الطلب إلى الدول الأعضاء العمل على دعم وتطوير وإصلاح وتنفيذ التشريعات المتعلقة بالجنسية بما يتسق مع المعايير الدولية؛ وبما لا يتعارض مع القوانين والتشريعات
2. الطلب إلى الدول الأعضاء العمل على إنهاء كافة أشكال التمييز في مجال الجنسية واتخاذ خطوات ملموسة لتعديل القوانين والتشريعات المتعلقة بالجنسية بهدف منح المرأة والرجل حقوقاً متساوية في منح الجنسية للأبناء والأزواج، وبشأن اكتساب الجنسية أو تغييرها أو الاحتفاظ بها؛ بما يتسق مع المعايير الدولية ولا يتعارض مع المصالح الوطنية.
3. تقديم الدعم الإقليمي لتعزيز تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ذات الصلة الوثيقة، بما في ذلك الأهداف 5 و10 و16؛



4. تشجيع ودعم التنفيذ الفعال للقوانين، بما في ذلك التوعية والدعاية، والتدريب وبناء القدرات للمعنيين وذوي الاختصاص على مراعاة تحقيق المساواة بين الجنسين، بما في ذلك القضاة والقادة المحليون، والمجتمع المدني ذات الصلة؛
5. العمل على رفع التحفظات عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) التي تحمي المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل في اكتساب الجنسية أو الاحتفاظ بها أو تغييرها ومنحها للأطفال؛
6. الطلب إلى جامعة الدول العربية التنسيق مع الدول الأعضاء في مجال تبادل الخبرات والتجارب والممارسات الجيدة والاستجابات المبتكرة فيما يتعلق بتعزيز حقوق المرأة في مجال الجنسية؛
7. التأكيد على أهمية تناول قضايا حقوق المرأة في المساواة بين الجنسين في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والإطار الشامل للاستجابة للاجئين، مع الإقرار بضرورة كفالة المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات والأطفال وتوفير الهوية القانونية للجميع؛ وتشجيع الجهات الفاعلة في مجال التنمية على دعم قدرة الحكومات على إنفاذ هذه الجهود؛
8. تعيين نقاط اتصال وطنية لإحاطة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالممارسات الجيدة لدى الدول الأعضاء، وعقد لقاءات دورية في هذا الشأن من قبل الجامعة العربية.
9. العمل على صياغة خطة عمل إقليمية تعني بتطبيق توصيات "المؤتمر العربي الأول حول الممارسات الجيدة والفرص الإقليمية لتعزيز حقوق المرأة والمساواة في الحصول على الجنسية".
- 10.حث الدول الاعضاء على بذل قصارى الجهود للحد من حالات انعدام الجنسية في سياق الالتزامات الدولية للدول الأعضاء وتطبيق أهداف التنمية المستدامة
- 11.حث الدول الأعضاء على تحديث الاتفاقية العربية حول الجنسية لسنة 1954 بما يتماشى مع المستجدات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
- 12.الطلب من جامعة الدول العربية رفع البيان الختامي وتوصيات المؤتمر العربي حول الممارسات الجيدة والفرص الإقليمية لتعزيز حقوق المرأة والمساواة في الحصول على الجنسية" إلى مجلس وزراء الخارجية العرب في دورته القادمة، والطلب إليه اعتماد دورية انعقاده.